



جامعة النجاح الوطنية

كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

قسم العلاقات العامة والاتصال

مشروع تخرج حول

مدى توظيف العلاقات العامة في الجهاز القضائي الفلسطيني

(محكمة نابلس الشرعية نموذجاً)

The extent of application of public relation in the Palestinian judicial
system

"Nablus' shar'i court as an example"

دراسة استطلاعية وصفية

إعداد الطالبتين:

ثرثيا كلبونه ١١٥٢٥٥٨٤

هبة السائح ١١٤١٩٨٧٦

بإشراف الدكتورة: سمر الشنار

لنيل درجة البكالوريوس في تخصص العلاقات العامة والاتصال ١٠٨٥١

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٨/٢٠١٩

نابلس - فلسطين

الإهداء

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

(المجادلة، ١١)

لهدي هذا العمل المتواضع إلى من ساندنا ووقف بجانبنا

لإثامهم

إلى من تحمل الصعاب من أجل وصولنا لهذا اليوم (والدي العزيز)

إلى من تحملت مشاق السنين، وسهرت الليالي (أمي الغالية)

إلى سندي في هذه الحياة (إخوتي)

شكر وتقدير

بدايةً نشكر الله عز وجل لإتمام هذا البحث

ونشكر أهلنا الداعمين لنا في كل وقت

وصديقاتنا المساندين لنا

ونتوجه بخالص الشكر، والامتنان إلى الدكتورة الفاضلة "سمر الشنار"

التي أشرفت على هذا البحث، وتابعته خطوة بخطوة ليرى النور

أصدق عبارات الشكر، والوفاء إلى أسرة قسم العلاقات العامة والاتصال

نخص بالشكر الدكتور سعيد دويكات الذي وجدناه حين احتجنا، والذي لم يبخل

علينا بمساعدته، ومعرفته

ونشكر هذا الوطن الذي نفخر به

نهايةً نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة

الملخص:

تحدثت هذه الدراسة عن مدى توظيف العلاقات العامة في الجهاز القضائي الفلسطيني، وهدفت في المقام الأول لمعرفة توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية بخاصة، حيث اتبع فريق البحث المنهج الاستطلاعي الوصفي، للوقوف على ممارسة العلاقات العامة في الجهاز القضائي.

حيث استخدم الاستبيان كأداة ووزعت على عينة غير عشوائية مقصودة تبلغ (٥٠) من الجمهور الخارجي للمحكمة الشرعية في نابلس، واستعان فريق البحث بالمقابلة كأداة، وذلك للحصول على المعلومات الدقيقة من الجمهور الداخلي للمحكمة الشرعية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: وجود علاقة بين القضاء والإعلام، هنالك حاجة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية، فهو يعزز من تعامل المحكمة الشرعية مع الجمهور الخارجي، وأوصت الدراسة بناءً على هذه النتائج بتفعيل دور العلاقات العامة في الجهاز القضائي، واستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية.

Abstract:

This study has talked about the extent of implementing public relations in the Palestinian Judicial System. It aimed specifically to discover the extent of implementing public relations in the Shar'i Court. To know the role of public relations in the Judicial System.

To achieve this aim, the study has used a questionnaire which was distributed among (50) people visiting the Shar'i Court in Nablus and interviews were done with internal customers.

The study has concluded that: there is a relation between Judicial System Media. There is also a need to make a Public Relations Department in shar'i Court which strengthens the cooperation between the Court and external customers.

Additionally, the study has recommended to establish public relations department in Shar'i Court and to activate its .based on the results of the study.

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
٢	الإهداء
٣	الشكر
٤	الملخص
٥	Abstract
الفصل الأول الإطار العام	
٨	المقدمة
٩	مشكلة الدراسة
٩	تساؤلات الدراسة
١٠	أهمية الدراسة
١١	أهداف الدراسة
١١	فرضية الدراسة
١٢	منهجية الدراسة
١٢	حدود الدراسة
١٣	صعوبات الدراسة
١٣	التقارير والأخبار الخاصة بالدراسة
١٧	التعليق على الأخبار والتقارير
١٧	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني الإطار المفاهيمي	
١٩	نظرية الدراسة
١٩	العلاقات العامة نشأة، أهمية، أهداف
٢٥	القضاء
٢٩	القضاء الشرعي
الفصل الثالث إجراءات الدراسة	

٣٣	منهج الدراسة
٣٣	عينة الدراسة ومجتمعها
٣٤	أداة الدراسة
٣٤	صدق الأداة
٣٥	المعالجة الإحصائية
الفصل الرابع عرض النتائج	
٣٦	نتائج الاستبيان
٤٥	نتائج المقابلة
الفصل الخامس مناقشة النتائج	
٤٨	ربط النتائج بالتساؤلات
٥٠	ربط النتائج بالفرضيات
٥٢	نتائج الدراسة
٥٢	توصيات الدراسة
٥٤	المراجع
٥٦	الملاحق

الفصل الأول (الإطار العام)

المقدمة:

تعتبر العلاقات العامة والاتصال، أحد أهم الدوائر في المؤسسات والتي يقاس عليها مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، وتعتبر حلقة الوصل بين الجمهور الداخلي، والخارجي في المؤسسة، وغيابها يؤدي إلى العديد من العقبات والمشكلات، التي تواجهها المؤسسة.

ويعتبر الجهاز القضائي الفلسطيني من أهم المؤسسات، ويعد السلطة الثالثة، إلى جانب السلطة التشريعية، والتنفيذية، وتأتي أهمية الجهاز القضائي من كونه يفصل النزاعات بين الأفراد في المجتمع، وتكتسب المحاكم الشرعية أهميتها من أهمية الجهاز القضائي، إذ لا يمكن للمجتمع أن يستمر دون وجوده.

ونظراً لأن جمهور المحكمة الشرعية يعتبر واسعاً، حيث تدرس القضايا المجتمعية، والأسرية، فهي بحاجة لوجود علاقات عامة، لتسهيل مهامها، والتواصل المستمر مع جماهيرها.

لذا يهدف فريق البحث إلى إيجاد العلاقة بين وسائل الإعلام بعامة، والعلاقات العامة ومؤسسات الجهاز القضائي الفلسطيني بخاصة، وتحديد نوع هذه العلاقة، وربطها بأداء مؤسسات القضاء، بتسليط الضوء على دور العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كإحدى مؤسسات الجهاز القضائي، وكيف يؤثر غياب دورها أو وجوده.

وستتحدث هذه الدراسة عن مدى توظيف العلاقات العامة في الجهاز القضائي الفلسطيني، لقياس تأثير العلاقات العامة في الجهاز القضائي، ومؤسساته، من خلال استخدام أداتي المقابلة، والاستبيان، وسيم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول تبدأ من الإطار العام، انتقالاتاً إلى أدبيات

الدراسة، ومن ثم إجراءاتها، وعرض النتائج في الفصل الرابع، ومناقشتها في الفصل الخامس، والخروج بالتوصيات الضرورية لتفعيل دور العلاقات العامة في الجهاز القضائي.

مشكلة الدراسة:

لاحظت الباحثتان غياب الدراسات والأبحاث المتعلقة ذات الصلة بالإعلام والجهاز القضائي، وتحديد العلاقة بينهما، وقلة مصادر المعلومات، والأخبار، والتقارير، ومن خلال المقابلات الأولية التي أجراها فريق البحث، اتضح وجود فجوة بين القضاء والإعلام، إضافة إلى خصوصية الجهاز القضائي في التعامل مع وسائل الإعلام، وبخاصة قضايا المحاكم الشرعية، كونها قضايا مجتمعية حيث يخضع النشر في هذه القضايا لضوابط ورقابة، ولا يستطيع الإعلام النشر دون إذن قانوني، يهتم ديوان قاضي القضاة بدائرة العلاقات العامة المركزية، والوحيدة الموجودة فيه، والتي تمارس دوراً إعلامياً فقط.

لكن بالرغم من وجود هذه الفجوة، يسعى الجهاز القضائي لتعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام، من خلال مشاريع، وندوات، ودورات، مثال ذلك: الدورة التدريبية ضمن برنامج تعزيز العدالة الفلسطينية لموظفي الإعلام في عام ٢٠١٧. (المالكي، فارس: برنامج تعزيز العدالة...)

(<https://bit.ly/2zEh2gd>)

تساؤلات الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيس: مدى توظيف العلاقات العامة في الجهاز القضائي، المحاكم الشرعية

خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما دور دائرة العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟
- ما مفهوم الإعلام بالنسبة للجهاز القضائي الفلسطيني بعامة، والعلاقات العامة بخاصة؟
- ما أهمية وجود دائرة علاقات عامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحاكم الشرعية

بشكل خاص) ؟

- ما سبب عدم وجود دائرة علاقات عامة في المحاكم الشرعية؟
- المهام المتوقعة للعلاقات العامة في المحكمة الشرعية؟
- كيف يمكن النهوض بدور العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من طبيعة الأهداف المتعلقة بالجهاز القضائي الفلسطيني التي تصب جميعها في تكامل السلطات الثلاث (تشريعي، تنفيذي، قضائي)، إلى جانب السلطة الرابعة (الإعلام)، وحاجة المحاكم الفلسطينية إلى وجود دائرة علاقات عامة؛ لتحقيق أهدافها المتمثلة في إيصال القرارات والقوانين للجمهور، وتعزيز الوعي بمهام المحاكم، والتوعية الوقائية قبل حدوث حالات النزاع خاصة في القضايا التي تتولاها المحاكم الشرعية، ومن المتوقع أن تساعد هذه الدراسة على استحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية في نابلس، نظراً لأهمية وجود علاقات عامة في تعزيز التواصل مع جمهور المحكمة الخارجي، والداخلي، ودورها في الإجابة عن التساؤلات، والقضايا الشرعية.

أهداف الدراسة:

هدف الدراسة الرئيس: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى توظيف العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز القضائي.

الأهداف الفرعية:

- تعزيز دور الإعلام والعلاقات العامة في المحكمة الشرعية.
- تعزيز الوعي بأهمية دور العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز القضائي.
- التعرف إلى الصورة الذهنية المكونة عن الإعلام بعامة والعلاقات العامة بخاصة من جمهور القضاء الداخلي، والخارجي.
- التعرف إلى مهام العلاقات العامة والصلاحيات التي ستمارسها في المحكمة.
- تحديد المعوقات التي من الممكن أن تواجه العلاقات العامة في المحكمة أثناء أداء مهامها.

فرضية الدراسة:

تعرف الفرضية: أنها تخمين مبني على الخبرة، ودقة الملاحظة للعلاقات وأسبابها، فلا تأتي

الفرضية من فراغ، بل هي إجابة محتملة لسؤال البحث، أو نتيجة محتملة لإجراء متوقع

وتمثل الفرضية علاقة بين متغيرين أو أكثر. (دياب، ٣٧، ٢٠٠٣)

واختار فريق البحث اتباع الفرضية البديلة (H1) (Alternative Hypothesis) والتي تعني أن يفترض الباحث بأن العلاقة بين المتغيرات المدروسة ليست صفراً أي أنه يميل إلى جهة ما (العزاوي، ٢٠٠٨، ٤٢)، الآتية:

- يوجد علاقة بين الجهاز القضائي والإعلام.
- وترتبط بهذه الفرضية، بالفرضيات الفرعية التالية:
- يسهم توظيف العلاقات العامة بفعالية الجهاز القضائي الفلسطيني.
- وجود علاقات عامة في مؤسسات الجهاز القضائي الفلسطيني يسهم بتعزيز دور المحكمة الشرعية نموذجاً.

منهجية الدراسة:

اعتمد فريق البحث منهج البحث الاستطلاعي، والوصفي، والمقابلة والاستبيان أداة للبحث. المنهج الاستطلاعي: حيث ينطلق هذا البحث من دراسة الواقع ودون الاعتماد على فروض مسبقة، وحيث يتطلب من الباحث ملاحظة ظاهرة موضوع البحث وفحص البيانات المتوافرة وتحليلها. (دياب، ٢٠٠٣، ٦٨)

المنهج الوصفي: يقوم الباحث بوصف الظاهرة التي يريد دراستها، وجمع أوصاف، وبيانات دقيقة عنها، ويعتمد على دراسة الواقع، أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، دون تحيز من الباحث. (المرجع نفسه)

حدود الدراسة:

التزم فريق البحث في هذه الدراسة في عدد من المحددات المكانية، والزمانية، والبشرية:

- الحدود المكانية: محكمة نابلس الشرعية، بسبب عدم توافر دائرة أو ممارس للعلاقات العامة في المحكمة.

- الحدود الزمانية: بدءاً من أيلول ٢٠١٨ ولغاية كانون ثاني ٢٠١٨، نظراً لزيادة عدد القضايا، والمعاملات سنوياً، وشهرياً، حيث كان عدد الحالات التي نظر بها قسم الإرشاد الأسري، في شهر أيلول عام ٢٠١٨، ٢٣٧ حالة. (مسؤولة قسم الإرشاد الأسري في المحكمة)

- الحدود البشرية: الجمهور الداخلي والخارجي للمحكمة الشرعية؛ لتحديد مدى ضرورة وجود أو عدم وجود علاقات عامة في المحكمة الشرعية.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبة الدراسة في قلة المعلومات، والبيانات عن العلاقة بين القضاء والإعلام، وعدم توفر الكتب، والمراجع، والدراسات السابقة، إضافة إلى الحذر في التعامل مع وسائل الإعلام، وخصوصية الجهاز القضائي.

التقارير والأخبار الخاصة بالدراسة:

- دنيا الوطن - المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية - جلسه نقاش بعنوان "تعزيز استقلال

القضاء وسيادة القانون ٢٤-٣-٢٠١٥

أبرز القضايا القانونية الطارئة الناجمة عن عدم اهتمام بالمواضيع غير السياسية، وتعزيز دور وسائل الإعلام في تغيير هذا المسلك، وفتح آفاق التفكير وتزويد الاعلاميين بمعلومات عن قطاع العدالة ومشاكله، ودعم المساءلة والرقابة (ذكرى عجور)

- العلاقة بين القضاء والإعلام -جامعة بيرزيت- معهد الحقوق ١٩ آذار -٢٠٠٨ (لقاء حول الإعلام والقضاء) آلان لطفي رئيس المحكمة الفيدرالية الكندية: فالتحدي يكمن في فهم الجمهور لدور الجهاز القضائي، ضرورة أن يخرج القضاء من حالة العزلة يسهم في فهم القضاء وإيضاح دوره.

المحكمة الفيدرالية الكندية لم يكن من تقاليدها التعامل مع الإعلام، لكن في العهد المعلوماتي تشتد الحاجة إلى دور الإعلام، فكانت الطريقة بأن يتم إنشاء موقع إلكتروني يتم وضع المعلومات المختصة بالمحاكم والأحكام، وتفسيراتها كافة.

- الإعلام الفلسطيني والقضاء الشرعي تعاون وتكامل - موقع المجلس الأعلى للقضاء الشرعي- علي الجوجو رئيس المحكمة الشرعية العليا.
- علاقه الإعلام الفلسطيني بالقضاء الشرعي، هي علاقة تعاون، وتكامل، وذلك ضمن المصلحة الوطنية العليا.

القضاء الشرعي والسلطة القضائية يعتمدان على الإعلام بنقل الأخبار المهمة، والوقوف على آخر المستجدات فيما يتعلق بالإنجازات والصعوبات التي تواجه القضاء، حيث لا معنى لدولة فلسطينية مستقلة تحافظ على حقوق الإنسان، وترعى مصالحه دون قضاء قوي، وعادل، ونزيه.

- المركز الفلسطيني للإعلام جلسة نقاش حول "دور الاعلام في مواءمة القضاء

الفلسطيني-غزة " (المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية - غزة)

ضرورة تعزيز دور الإعلام في الرقابة القانونية والمساءلة المجتمعية، ورفع وعي الجمهور وثقافته للقضايا ذات الارتباط بالقضاء الفلسطيني والعدالة.

- برنامج تعزيز العدالة الفلسطينية /دورة تدريبية لموظفي الإعلام في مؤسسات القضاء -

وكالة وطن للأنباء ٢٠١٧-٢-٦

الاهتمام في إعداد كوادر إعلامية وعلاقات عامة في مؤسسات قطاع العدالة بهدف تقوية الكفاءات الإعلامية من أجل المساهمة في رفع المعرفة والوعي للمواطنين في حقوقهم القانونية.

- العلاقة بين القضاء والإعلام د. عبد الستار غفور بيرقدار ٢٠١٣/٤/٢٦

العناية بوجود قضاء مستقل كونه الضمانة الأساسية تحقيقاً للعدالة وحرية الإعلام والصحافة والرأي وحرية التعبير تعتبر القاعدة في أي نظام ديمقراطي، كونها تكفل تبادل الآراء وتفاعلها ومن خلالها يتم تلقي المعلومات والأفكار وتبادلها، فهي قيمة عليا لا تتفصل عن الديمقراطية وركيزة من ركائزها، وذلك يعتبر من شروط النظام الديمقراطي.

قيام دولة القانون رهين بتعاون القضاء والإعلام باعتبارهما قادرين على الدفع بقيم العدالة والحرية، فإذا كان القضاء يستند إلى مواد القانون لمعاقبة المتجاوزين المخالفين، فإن الإعلام يشير إلى التجاوزات والمتجاوزين، ويكشفها أمام الرأي العام، ذلك ضمن الحرية الملزمة المتاحة له، وبذلك يكون الإعلام عين القضاء داخل المجتمع والقضاء اليد الطولى للإعلام.

لذا العلاقة بين القضاء والإعلام علاقة تكاملية وإن كلاً منهما سلطة مستقلة، وثقة المجتمع في قضائه تتعزز بالشفافية والعلنية، وعلى وسائل الإعلام التناول الموضوعي والمسؤول لما يدور في قاعات المحاكم، والقضاء هو الضامن الحقيقي لحرية الإعلام، فالقضاء يحمي حرية الإعلام لتمكينه من أداء مهامه، وهذه إحدى نقاط التكامل بين القضاء والإعلام.

ومن الإيجابيات المتوقعة للسلطة الرابعة نشر الثقافة القضائية والقانونية في المجتمع من خلال نشر إجراءات المحاكمات، والتعريف باختصاص المحاكم بأنواعها، ومن المسلم به في القضاء مبدأ العلانية لضمان الشفافية والنزاهة - إلا ما قد يحظر بقرار من المحكمة، ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، أو بنص القانون مثل: قضايا الأحداث، وماله علاقة بحرمة الحياة الخاصة، أو الأسرار الشخصية واعتبارات حقوق الإنسان - ولكن من حق القضاء أن يطالب الإعلام بعدم التأثير خلال التغطيات في توجيه الرأي العام ضد تطبيق القانون، أو منح هذا، أو ذاك تعاطفاً، أو إدانة من لا تجب عليه الإدانة.

• البيرة: دعوات إلى ردم الفجوة بين الإعلام وقرارات المحاكم معطلة التنفيذ وطن للأنباء

حمزة السلايمة: ٢٦/١١/٢٠١٤

لا يزال الإعلام العدلي المتخصص بتغطية أخبار المحاكم بأنواعها، وتنفيذ قراراتها، يواجه عقبات عديدة لدى المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، التي يخلو معظمها من متخصصين في الإعلام القضائي.

مشكلة في التغطية الإعلامية ومتابعة تنفيذ القضايا والقرارات القضائية، ودوره الإيجابي ينعكس على القضاء وسيادة القانون والإعلام يتحول إلى قوة فاعلة بالضغط لتنفيذ قرارات القضايا العالقة.

الحاجة لوجود إعلام قضائي يركز على القرارات غير المنفذة، ويشكل لوبي ضاغط ويكشف هذه القرارات، والجهات التي تحول دون التنفيذ فلإعلام دور رئيس، وفاعل في الضغط على هذه الجهات.

تشكيل ائتلاف للقرارات غير المنفذة من وسائل إعلام وحقوقيين، فالمشكلة أن من الأساس يجب احترام قرارات المحاكم، والحاجة لجهود قضائية إعلامية لعدم خرق القوانين وتنفيذ القرارات القضائية.

التعليق على الأخبار والتقارير:

اتضح من خلال البحث عن دراسات، وأخبار متعلقة بمشكلة البحث، وعلاقة العلاقات العامة في الجهاز القضائي: قلة المصادر، وقلة الأخبار، والتقارير التي توضح العلاقة بينهما، إضافة إلى الاهتمام بالدور الإعلامي، مع إغفال دراسة، أو التطرق إلى ذكر دور العلاقات العامة.

مصطلحات الدراسة:

العلاقات العامة: (حسب قاموس أكسفورد) هي الفن القائم على أسس علمية، لبحث أنسب طرق التعامل الناجحة المتبادلة بين المنظمة وجمهورها الداخلي والخارجي، لتحقيق أهدافها مع مراعاة القيم، والمعايير الاجتماعية، والقوانين والأخلاق العامة بالمجتمع. (الدليمي، ٥٦، ٢٠١١)

الجمهور الداخلي: موظفو الجهاز، فئة الموظفين في الجهاز، وسياسته، وعدالته تساعدهم على عكس صورة حقيقية للجهاز أمام الآخرين، ولذا وجب الاهتمام بالجمهور الداخلي، وتكثيف البرامج التدريبية، والإرشادية له. (المرجع نفسه)

الجمهور الخارجي: ويتمثل في المستفيدين من خدمات الجهاز سواء من الأجهزة الحكومية الأخرى، أو الإدارات الخاصة، أو وسائل الإعلام، أو الأفراد. (المرجع نفسه)

القضاء: هي الجهة التي تختص بفض المنازعات بمقتضى القانون سواء كانت هذه المنازعات واقعة بين الأفراد أو بين الأفراد والحكومة. (الكيلاني، ١٩٧٧، ١٥)

القضاء الشرعي: القضاء الذي يختص في المسائل الشرعية، والأحوال الشخصية تتولاها المحاكم الشرعية والدينية وفقاً للقانون، المادة (١٠١) من القانون الأساس.

استقلال القضاء: هو المبدأ الذي بموجبه يجري الفصل بين أفرع الحكومة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ويشكل هذا الفصل نظاماً لفرض ضوابط متبادلة، تستهدف منع تجاوزات السلطة بشكل يضر بالمجتمع الحر. وهذا الاستقلال يعني أن السلطة القضائية بوصفها مؤسسة، والقضاة بوصفهم أفراداً يبتون في الدعاوي بعينها يجب أن يتمكنوا من ممارسة مسؤوليتهم المهنية دون تأثير السلطات التنفيذية أو التشريعية أو أية مصادر غير ملائمة أخرى. (الأحمد،

(٢٠١٢، ١١)

الفصل الثاني (الإطار المفاهيمي)

نظرية البحث: النموذج الثالث (النموذج غير المتناسق بالاتجاهين)

يعتمد على الاتصال في اتجاهين: من المنظمة إلى جمهورها (الداخلي، والخارجي)، ومن الجمهور إلى المنظمة. وينحصر الهدف الأساسي للعلاقات العامة بالإقناع المخطط، والمبني على أسس علمية، وذلك لإقناع الجماهير المعنية بنشاط المنظمة، وتحويل هذا الإقناع إلى سلوك مؤيد للمنظمة.

وعملية الاتصال في هذا النموذج غير متوازنة، حيث تحاول العلاقات العامة التأثير على الجمهور، وإقناعه لمصلحة المنظمة، دون أن تحاول هي تعديل سياستها، وبرامجها استجابة لآراء ورغبات الجماهير. (الدليمي، ٢٠١١، ١٧٠)

العلاقات العامة:

نشأة العلاقات العامة:

إن العلاقات العامة كنشاط هي قديمة قدم البشر، فقد مارها الإنسان منذ أقدم العصور كوسيلة لتحقيق التعاون والتفاهم مع باقي أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. وعلى مر التاريخ فقد تفهم القادة، والزعماء مدى أهمية التأثير على الرأي العام للجمهور من خلال إقناعهم بأفكارهم، وآرائهم.

فقد كان أهل العراق قبل حوالي ١٨٠٠ عام قبل الميلاد ينقشون نشراتهم على الحجارة حتى يتمكن المزارعون من الاطلاع عليها، وتعلم آخر وسائل البذار والحصاد والري، وهذا العمل يشبه

إلى حد كبير ما تقوم به الدوائر الحكومية هذه الأيام عند إصدار النشرات الإرشادية إلى المزارعين.

وبعد ذلك أتى اليونان فكان لزعمائهم، وقياديتهم القدرة الجيدة على الخطابة، وإقناع الجمهور بأرائهم، وأفكارهم عن طريق الخطابة، والمناقشات الحرة التي كان يساهم فيها جميع المواطنين. واستمر الرومان بنفس الأسلوب حيث كان القياديون يتولون اقناع الجمهور عن طريق الخطابة، وغيرها بهدف اختيارهم كممثلين للشعب في البرلمان آنذاك، وقد ظهر في تلك الفترة خطباء معروفين في التاريخ أمثال سيسرو، ومارك أنطونيو.

أما القدماء المصريين فقد كانت النقوش في المعابد تزخر بالانتصارات الحربية للحكام، وفي أوقات السلم كان الإعلام يوجه إلى الأغراض الدينية والاجتماعية.

أما العلاقات العامة في العصر الحديث فإنه يمكن القول أنها نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين على يد رائدها Ivy Lee، الذي بدأ حياته بالعمل كمراسل صحفي عام ١٩٠٣، ثم تحول إلى عمل مستشار العلاقات العامة في إحدى مؤسسات صناعة فحم الانتراسايت عام ١٩٠٦، وفي تلك الأثناء حصل أن قام عمال المناجم بإضرابهم حتى تستجيب الإدارة إلى مطالبهم، وقد رفض مدير المصنع آنذاك الإدلاء للصحافة بأي معلومات فيما يتعلق بالإضراب، ونجح Ivy Lee في إقناع مدير المصنع بتغيير موقفه، وتزويد الصحافة بكافة المعلومات المطلوبة.

وقد وضع Ivy Lee آراءه، وأفكاره في إعلان مبادئ وزعه على الصحف، وجاء في ذلك الإعلان: "ليس هذا مكتباً سرياً للصحافة، فكل أعمالنا نقوم بها في وضوح النهار، إننا نزودكم

بالأخبار، وهذه ليست وكالة إعلان.... إن خطتنا واضحة وهي تزويد الصحافة، والجمهور بالمعلومات الصحيحة الشاملة عن الشركات، والمؤسسات حول الموضوعات الهامة".

وقد ساهم Lee في وضع مبادئ العلاقات العامة، وربطها بالنزعة الإنسانية، بخاصة عند قوله "إنني أترجم الدولارات من السنتات والأسهم والأرباح المالية إلى مصطلحات إنسانية"، أي إنه كان يحاول أن يفسر خدمات المنشأة إلى جماهيرها المختلفة من الزاوية الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وكذلك فقد نجح Lee في إقناع إدارة شركة سكة حديد بنسلفانيا أثناء عمله كمستشار لها بأن تكشف كل المعلومات الحقيقية عن كارثة السكة الحديدية التي حصلت آنذاك، وأقنعها بأن تعطي الفرصة للصحافة بأن تشاهد مكان الكارثة، وحدثت في نفس الوقت أن وقعت حادثة شبيهة بهذه الحادثة في شركة سكة حديد نيويورك المركزية، والتي رفضت إدارتها تزويد الصحفيين بأي معلومات عن الحادثة.

وبناءً على ذلك فقد رحبت الصحافة بموقف شركة سكة حديد بنسلفانيا، بينما شنت هجوماً عنيفاً على سكة حديد نيويورك المركزية، ولا يفوتنا هنا ذكر موقف Lee إثر الإضراب الذي حصل في منجم كولورادو الذي يملكه John Rockefeller عام ١٩١٤ حيث قام Lee بإقناعه بزيارة الموقع والتحدث مع العمال، في جو ودي، وقام Rockefeller فعلاً بزيارة الموقع، وناقش الأمور معهم مما أدى إلى تحسين صورة الشركة في ذهن العمال.

وقد كانت وجهة نظر Lee أنه لا يكفي أن تفعل خير، وتقدم المساعدات للناس، بل يجب أن يعلم الناس عن أفعالك، وأعمالك، فقد نجح في تغيير فكرة الجمهور عن Rockefeller، عن

طريق إظهار صورة في الصحافة له وهو يلعب الجولف، ويداعب الأطفال، ويمنح الهبات للمحتاجين.

أما Edward Bernays فهو يعد من أبرز الشخصيات التي كان لها دور في بلورة أفكار العلاقات العامة بعد Lee، حيث قام بتأليف عدة كتب في العلاقات العامة، وكان أول من قام بتدريس العلاقات العامة كمادة تدريسية في جامعة نيويورك. وقد اهتم Bernays في مؤلفاته بمصالح الجماهير، وضرورة تزويدها بالمعلومات الصادقة، والصحيحة كما قام بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة. (جودة، ١٩٩٦، ١٨-٢٠)

مفهوم العلاقات العامة:

تعريف جمعية العلاقات العامة الدولية: العلاقات العامة وظيفة إدارية، ذات طابع مخطط، ومستمر، تهدف من خلالها المنظمات باختلاف أنواعها وأوجه نشاطها إلى كسب تفاهم، وتأييد الجماهير الداخلية، والخارجية.

والحفاظ على استمراره وذلك بدراسة الرأي العام، وقياسه، والتأكد من توافقه مع سياسات المؤسسة، وأوجه نشاطها، وتحقيق المزيد من التعاون الخلاق، والأداء الفعال، للمصالح المشتركة بين المؤسسات وجماهيرها، باستخدام المعلومات المخططة. (الحري، ٢٠١٦، ١٧)

تعريف معهد العلاقات العامة البريطانية: هي الجهود المخططة، والمستمرة، لإقامة علاقات طيبة، والمحافظة على التفاهم المتبادل بين المنظمة وجماهيرها. (المرجع نفسه)

تعريف جمعية العلاقات العامة الأمريكية: حيث عرفت بأنها نشاط أي صناعة، أو اتحاد، أو هيئة، أو مهنة، أو حكومة، أو أي منشأة أخرى، في بناء وتدعيم علاقات سليمة منتجة، بينها

وبين فئة من الجمهور كالعلماء، والموظفين، والمساهمين، والجمهور بوجه عام، لكي تحور من سياستها حسب الظروف المحيطة بها، وشرح هذه السياسات للمجتمع. (المرجع نفسه)

تعريف إبراهيم إمام: نشر المعلومات والأفكار، والحقائق مخرجة مفسرة لجماهير المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى الانسجام أو التكيف الاجتماعي بين المؤسسة والجماهير. (المرجع نفسه)

أهمية العلاقات العامة: (الدليمي، ٢٠١١، ٢٢٦-٢٢٧)

- العلاقات العامة علم يستعين بالأسلوب العلمي، ويستند إلى النظريات العلمية، والخبرات المقننة، والتجارب المدروسة.
- العلاقات العامة فن، بمعنى أنها تعتمد تطبيقات العلوم الاجتماعية، وتعتمد على مهارات خاصة في تطبيق النظريات المختلفة، واستعدادات فردية تختلف من متخصص لآخر.
- تحتاج العلاقات العامة إلى متخصصين على مستويات مختلفات، يخرجون من خلال معاهد، وكليات متخصصة، فهم يقومون بتحديد، وتقييم الرأي العام من الزاوية التي تهم المنظمة، وتتعلق بها، كما أنهم يقدمون النصيح، والمشورة إلى المديرين بالنسبة لطرق التعامل مع الرأي العام.
- تعد العلاقات العامة وسيلة لتدريب، وإعداد الجماهير لتقبل أفكار، وآراء جديدة، أو للقيام بمسؤوليات مطلوبة.
- تستخدم العلاقات العامة أدوات الاتصال، والإعلام، والبحوث العلمية؛ لتحقيق أغراضها.
- أصبحت العلاقات العامة ضرورية، ولا بد من وجودها في جميع المؤسسات، على كل المستويات، فهي تدخل في مجال التجارة، والصناعة، والتعليم، والصحة، والجيش

وغيرها، كما توجد في المجتمعات المتقدمة، والنامية، على سواء، وبين الجماهير في مختلف المجتمعات.

أهداف العلاقات العامة: (الحري، ٢٠١٦، ٢٢-٢٣)

- دعم سياسة المؤسسة، وتقبل الجمهور لها.
- تنمية التفاهم المشترك والمتبادل بين المؤسسة والجمهور.
- تعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسة.
- تعميم اتجاهات الجمهور، والتنبؤ بها، والاستجابة لها.
- العمل كنظام تحذير مبكر يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات.
- توسيع مجال خدماتها وأسواقها وتقبلها لدى جمهور أوسع.

فهي تسعى إلى زيادة شعبية اسم الشركة، وشعبيتها، وتفضيلها على غيرها، وذلك بالمساعدة على بناء سمعة الشركة التي تقف وراء السلعة أو الخدمة، وترويج بيع منتجاتها أو خدماتها.

كذلك تسعى العلاقات العامة إلى تأسيس هوية، وصورة قيادية للشركة أو المؤسسة في السوق، سواء كانت الشركة/ المؤسسة قديمة أو جديدة، فإنها تهدف إلى أن تكون رائدة في مجالها متميزة عن غيرها ممن ينافسها وبحيث يصبح هويتها البارزة المنافسة والمؤسسة تتحمل المسؤولية بكل جدارة مما يجعلها في مركز الصدارة.

تسعى العلاقات العامة الى تطوير أسواق المؤسسة وتوسيعها وذلك بنشر أفكار جديدة يتقبلها الناس، لتفسح المجال لتسويق سلعتها أو خدماتها في مجالات جديدة وأسواق جديدة.

تعمل العلاقات العامة إلى تحقيق قبول اجتماعي من الجمهور للشركة وهي في هذه الأثناء تكون قد ساعدت على ترويج منتجات الشركة. (المرجع نفسه)

القضاء:

مفهوم القضاء:

لغةً: يطلق لفظ القضاء في اللغة على عدة معاني منها الحكم والإلزام كما في قوله تعالى: (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) (الإسراء، الآية ٢٣)، أي حكم وأمر بذلك. ومنها الصنع كما في قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (طه، الآية ٧٢)، ومنها الفراغ كما في قوله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ) (الجمعة، الآية ١٠)، وقوله تعالى: (فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ) (القصص، ١٥)، وقوله تعالى: (ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ) (يونس، آية ٧١). وقد يأتي بمعنى الإمضاء، والأداء كما في قوله تعالى: (مَا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٌ فِي نَفْسٍ يَعْغُوبُ قَضَاهَا) (يوسف، آية ٦٨)، وكقولنا قضا دينه أي أداه، وقد يأتي بمعنى التقدير، قال تعالى: (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ) (فصلت، آية ١٢)، ولذلك سمي القاضي قاضياً لأنه يحكم الأحكام وينفذها.

وقد يأتي بمعنى الموت، كما قوله تعالى: (فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) (الأحزاب، آية ٢٣).

وقد يأتي القضاء بمعانٍ أخرى مختلفة منها (الإعلام، والإخبار، والتبليغ، والخلق، وبلوغ الحاجة ونيلها، وإتمام الشيء والقول، والحثم والإرادة والبيان والتبيين والفصل بين شيئين، وعمل القاضي).

وكذلك يأتي بمعنى الإلتقان، وإتمام الأمر، ويأتي بمعنى القدر، وقد يأتي بمعنى قضاء الفرائض والفوائت قول النبي (ﷺ) (اقضوا الله فالله أحق بالوفاء)، وقد يأتي بمعنى انقطاع الشيء وتمامه، وقد يأتي بمعنى العهد والوصية، وكذلك يأتي بمعنى القول والحق، ويقال استقضى فلان أي صار قاضياً، واقتضيت منه حقي بمعنى أخذت منه، وقاضيته على مالي، ويأتي أيضاً بمعنى أرسل كما في قولنا قضى عليهم الخيل، أي أرسلها. وقد يأتي بمعنى الهلاك، وقد يقصد به سلك القضاة الذين يمارسون وظائفهم في إطار السلطة القضائية. (مخموري، ١٩، ٢٠١٢، ٢١-٢١)

يفيد لفظ القضاء أكثر من معنى، فقد يعني القرارات التي تصدرها المحاكم عند الفصل فيما يعرض عليها من قضايا. فيقال مثلاً قرارات القضاء الإداري أو القضاء الجنائي. وقد يراد به مجموعة المحاكم الموجودة في دولة معينة، أي السلطة القضائية. (الداودي، ٢٠١٤، ١٩٧)

تعريف القضاء في الاصطلاح الشرعي:

أما القضاء في الاصطلاح الشرعي، فقد عرفوه بتعاريف كثيرة منها : (زيدان، ١٩٨٤، ١٢)

أ- أنه فصل الخصومات والمنازعات.

ب- هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.

ت- هو الحكم بين خصمين فأكثر بحكم الله.

ث- هو فصل الخصومات وقطع المنازعات على وجه خاص.

ج- القضاء قول ملزم يصدر عن ولاية عامة.

القضاء في الاصطلاح الفقهي: (الربابعة، ٢٠٠٦، ١٢)

فقد عرفه الحنيفة بأنه: (فصل الخصومات وقطع المنازعات).

وجاء في الفتاوى الهندية بأنه: (قول ملزم يصدر عن ولاية عامة كذا في خزانة المفتين).

وعرفه صاحب البدائع بقوله: (الحكم بين الناس بالحق).

وعرفه المالكية: (حقيقة القضاء: الإخبار بين الناس، أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل الجهاد).

قال إمام الحرمين: (هو إظهار حكم الشرع في الواقعة من مطاع).

وعرفه الحنابلة بقولهم: (تبيين الحكم الشرعي والإلزام به، وفصل الحكومات)

أي : الخصومات .

وجاء في كشاف القناع: (هو الإلزام بالحكم الشرعي، وفصل الخصومات).

ضرورة القانون وغرضه: (الداودي، ٢٠١٤، ٢٠-٢١)

قلنا إن القانون بمعناه العام، هو مجموعة قواعد السلوك العامة المجردة الملزمة التي تنظم الروابط الاجتماعية في المجتمع، وتقرن بجزاء مادي حال، وتفسر الدولة الناس على اتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء.

فمن هذا التعريف يتبين لنا أن القانون ضروري لقيام الجماعة، إذ لا يتصور قيام جماعة بلا قانون مادام الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمفرده ولا يفي بكل حاجياته بنفسه منعزلاً بعيداً عن المجتمع. وإذا افترض عيش الإنسان وحيداً منعزلاً عن غيره من البشر، لما قامت الحاجة لوجود القانون، ولكن ليس هذا الافتراض إلا مجرد تصور وهمي لا وجود له في الحقيقة والواقع.

وعيش الإنسان مع غيره في مجتمع واحد يؤدي إلى قيام علاقات متنوعة بين الأشخاص ومصالح خاصة لكل منهم وحصول تشابك وتناقض بين هذه المصالح مما يولد شرارة الاختلاف،

والنزاع، والتخاصم من جراء رغبة كل شخص قي إشباع شهواته، وتحقيق مصالحه الخاصة دون الالتفات إلى مصالح الآخرين، ولذلك لابد من تنظيم هذه المصالح تنظيمياً يمنع أي تعارض بينهما، ويمنع الفوضى في المجتمع، وإلا فإن القوي سيأكل الضعيف، وتنتهك الحرمات، وتهدر الحقوق، ولا تكون هنالك أية حقوق، أو حريات.

ووسيلة تنظيم هذه المصالح هي إصدار الأوامر النهائية من السلطة الأمرة المختصة كقواعد قانونية ملزمة للتوفيق بين مصالح الأشخاص، وحماية حقوقهم، وإزالة التضارب بينهم بسبب هذه المصالح. إذ تقف هذه القواعد الملزمة ضوابط تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوكهم في المجتمع وتوضح ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات عن طريق رسم حدود هذه الحقوق، والواجبات، ولهذا يتعين عليهم احترامها، والخضوع لها.

فأينما توجد جماعة من الأفراد يعيشون معاً، تقوم الحاجة إلى وجود القانون لتنظيم الروابط بينهم. ولما كانت الروابط الاجتماعية بين الأفراد تختلف باختلاف نواحي الحياة، والزمان، والمكان، وطبيعة هذه الروابط فكان لا بد من أن تكون القواعد القانونية التي تنظمها مختلفة أيضاً تبعاً لذلك. إلا أن الفكرة العامة الجوهرية للزوم هذه القواعد واحدة مهما اختلفت طبيعة الروابط التي تنظمها، ألا وهي فكرة التنظيم. ولهذا قيل (إن القانون سيد العالم).

فوظيفة القانون الأساسية هي تنظيم المجتمع تنظيمياً يحقق هذين الغرضين ويوفق بينهما. أو بعبارة أخرى وظيفة القانون هي تنظيم المجتمع تنظيمياً من شأن التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم، وبين الصالح العام للجماعة بما يحقق الخير العام من أجل توفير أسباب بقاء المجتمع، ورفقيه. ومن أجل أداء هذه الوظيفة وجد القانون منذ عيش الإنسان في المجتمع. ففكرة المجتمع، وفكرة القانون متلازمتان لأن الحياة في المجتمع توحى إلينا بوجود خطة مرسومة

لنشاط أعضائه، ومن هذه الإيحاء يستخلص العقل فكرة القانون لتحقيق التقريب، والتوفيق بين حقيقتين لا يسهل التوفيق بينهما، هما حرية الفرد، ومصلحة المجتمع. ويجب أن يستند هذا التوفيق على أساس المساواة، والعدالة بين الأفراد.

مشروعية القضاء: (زيدان، ١٣، ١٩٨٤-١٤)

القضاء ضروري للمجتمع، وأن أي مجتمع بلا استثناء يحتاج إلى القضاء سواء كان مجتمعاً إسلامياً، أو غير إسلامي، ولهذا أمر الإسلام بالقضاء، قال تعالى: "وأن أحكم بينهم بما أنزل الله" (المائدة، آية ٤٩)، وبأشهره النبي (ﷺ) بنفسه الشريف حيث قضى في خصومات الناس، وأرسل بعض أصحابه قضاة إلى خارج المدينة المنورة، ولهذا أجمع العلماء على مشروعية القضاء وقالوا إن القيام به من فروض الكفايات معللين ذلك بأن أمر الناس لا يستقيم بدونه فيكون واجباً كفائياً كالجهاد، والإمامة.

القضاء الشرعي:

تعريف القضاء الشرعي:

القضاء الشرعي جزء لا يتجزأ من السلطة القضائية في فلسطين بموجب أحكام المادة (١٠١) من القانون الأساسي والمادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م وينظم عمله قانون القضاء الشرعي وتشكيل المحاكم الشرعية. (موقع ديوان القضاء الشرعي)

تشكل المحاكم الشرعية:

أحال القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، صلاحية تشكيل المحاكم الشرعية إلى قانونها الخاص، كما أن المادة (٩٧) من القانون الأساسي تركت تحديد أنواع المحاكم ودرجتها

واختصاصاتها للقانون. من جهة أخرى، نصت المادة (٦) من قانون السلطة القضائية على أن: "تتكون المحاكم الفلسطينية من: أولاً: المحاكم الشرعية والدينية وينظمها القانون... وتتنظر كل منها في المسائل التي ترفع إليها طبقاً للقانون". كما قضت المادة (٧) من القانون ذاته على أن: "يحدد القانون طرق تشكيل المحاكم واختصاصاتها". بناءً عليه، حددت المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٢ درجات المحاكم الشرعية بدرجتين: محاكم ابتدائية في الأولوية والأفضية (أو في أي مكان آخر)، ومحكمة استئناف واحدة أو أكثر حسب الحاجة بنظام يقره مجلس الوزراء من حين إلى آخر بموافقة الملك (رئيس السلطة الفلسطينية). ووفقاً للمادة أعلاه، تؤلف المحكمة الابتدائية من قاضٍ منفرد، ومحكمة الاستئناف من رئيس وعدد من الأعضاء، وتنعقد من رئيس وعضوين، وفي حالة عدم اشتراك الرئيس تنعقد الجلسة برئاسة القاضي الذي يليه في الدرجة من هيئة المحكمة، وتصدر قراراتها بالأكثرية، وتكون أحكامها قطعية. بناءً على ما سبق، فإن تشكيل محاكم الاستئناف يجب أن يكون بقرار من مجلس الوزراء يصادق عليه رئيس السلطة الفلسطينية. (جامعة بير زيت، ٢٠١٢، ٣٢-٣٣)

اختصاص المحاكم الشرعية: (المرجع نفسه)

أجمل قانون تشكيل المحاكم الشرعية (الملغي) رقم (٤١) لسنة ١٩٥١، في الفقرة

الرابعة منه، صلاحيات المحاكم الشرعية بالقضاء في مسائل الأحوال الشخصية

للمسلمين، والنظر في كافة القضايا المتعلقة بإنشاء الوقف لمنفعة المسلمين، والإدارة

الداخلية لتلك الأوقاف، وفقاً للرأي الراجح من مذهب أبي حنيفة، وقد تم التأكيد على هذه الاختصاصات بموجب قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ الساري المفعول (ألغى صراحة قانون سنة ١٩٥١ المذكور).

إلا أن قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ حدد اختصاص المحاكم الشرعية في الضفة الغربية (المادة ٢) بشكل مفصل؛ وذلك على النحو التالي:

١. الوقف وإنشأؤه من قبل المسلمين، وشروطه، والتولية عليه، واستبداله، وما له علاقة بإدارته الداخلية، وتحويله المسققات والمستغلات الوقفية للإجارتين، وربطها بالمقاطعة.

٢. الدعاوى المتعلقة بالنزاع بين وقفين، أو بصحة الوقف، وما يترتب عليه من حقوق أسست بعرف خاص، أما إذا ادعى أحد الطرفين بملكية العقار المتنازع فيه مع وجود كتاب وقف أو حكم بالوقف، أو كان العقار من الأوقاف المشهورة شهرة شائعة عند أهل القرية أو المحلة، وأبرز مدعي الملكة في جميع هذه الحالات أوراقاً ومستندات تعزز ادعاءه، فعلى المحكمة الملكية أن تؤجل السير في الدعوى، وتكلفه مراجعة المحكمة ذات الصلاحية خلال مدة معقولة، فإذا أبرز ما يدل على إقامة الدعوى لدى تلك المحكمة، تقرر المحكمة الشرعية وقف السير في الدعوى التي أمامها إلى أن تثبت المحكمة في شأن ملكية العقار، وإلا سارت في الدعوى وأكملتها.

٣. مديونات أموال الأيتام، والأوقاف المربوطة بحجج شرعية.

٤. الولاية، والوصاية، والوراثة.

٥. الحجر، وفكه، وإثبات الرشد.

٦. نصب القيم والوصي، وعزلهما.

٧. المفقود.

٨. المناكحات، والمفارقات، والمهر، والجهاز، وما يدفع على حساب المهر، والنفقة، والنسب، والحضانة.

٩. كل ما يحدث بين الزوجين، ويكون مصدره عقد الزواج.

١٠. تحرير التركات الواجب تحريرها، والفصل في الادعاء بملكية أعيانها، والحكم في دعاوى الديون التي عليها، إلا ما كان منها متعلقاً بمال غير منقول أو ناشئاً عن معاملة تجارية وتصفياتها وتقسيمها بين الورثة، وتعيين حصص الورثين الشرعية والانتقالية.

١١. طلبات الدية إذا كان الفريقان مسلمين، وكذلك إذا كان أحدهما غير مسلم، ورضيا أن يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم الشرعية.

١٢. التخارج من التركة كلها في الأموال المنقولة وغير المنقولة.

١٣. الهبة في مرض الموت والوصية.

١٤. الإذن للولي، والوصي، والمتولي، والقيم، ومحاسبتهم، والحكم بنتائج هذه المحاسبة.

١٥. الدعاوى المتعلقة بالأوقاف الإسلامية المسجلة لدى المحاكم الشرعية إذا كان الواقف غير مسلم، واتفق الفرقاء على ذلك.

١٦. كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية بين المسلمين.

١٧. كل عقد زواج سُجل لدى المحاكم الشرعية، أو أحد مأذونيهما وما ينشأ عنه.

الفصل الثالث (منهجية الدراسة وإجراءاتها)

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثان المنهج الاستطلاعي الوصفي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمدت الباحثان على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم تطويرها بناء على الإطار النظري.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من مواطني محافظة نابلس، حيث قامت الباحثتان باختيار عينة غير عشوائية مقصودة مؤلفة من (٥٠) من جمهور المحكمة الشرعية في نابلس. العينة الغير عشوائية العمدية (المقصودة): وفيها يتقصد الباحث اختبار عينته بحيث يتحقق في كل منهم شروط معينة، ويعتقد الباحث عند اختياره لهذه العينة تمثل المجتمع أفضل تمثيل. أي يختار الوحدة، أو الوحدات التي تكون مقاييسها مماثلة، أو مشابهة لمقياس المجتمع الأصلي. ولكن الدراسات التي أجريت على هذا النوع من العينات ترى أنه إذا لم تتوافر لدى الباحث أساس موضوعي يستند إليه حكمه بأن هذه الحالات نمطية وإذا لم يتوافر لديه محكم خارجي يؤكد حكمه فإنه لا يمكن قبول التعميم من نتائج بحثه. (عزاوي، ٢٠٠٨،

وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	25	50.0
	أنثى	25	50.0
العمر	من ٢٠-٣٠ سنة	22	44.0
	من ٣١-٤٠ سنة	9	18.0
	من ٤١-٥٠ سنة	11	22.0
	٥١ سنة فأكثر	8	16.0
	أعزب/ أعزباء	19	38.0
الحالة الاجتماعية	متزوج/ة	30	60.0
	مطلق/ة	1	2.0
	المجموع	٥٠	١٠٠.٠

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقل، كذلك يبين مستويات كل متغير، وتكراراته، ونسبته المئوية.

أداة الدراسة:

استخدمت الباحنتان أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة ذات العلاقة بالموضوع، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من مجالين و (١٠) فقرات بالإضافة إلى مقابلة تتكون من (١٤) سؤال.

صدق الأداة:

وتم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على الدكتور رائد أبو بدوية، وذلك وفق توجيه مشرفة مشروع التخرج الدكتورة سمر الشنار، لإبداء رأيه، وملاحظاته حول فقرات الاستبانة، وذلك بالحذف، والتعديل، واقتراح فقرات جديدة، ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة.

ثبات الأداة:

من أجل استخراج معامل الثبات للأداة، تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا من أجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة فبلغت (٨٩.٩%) وتشير هذه القيمة أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتقي بأغراض هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

أجريت هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

١. تطوير أداة الدراسة بصورتها النهائية
٢. تحديد أفراد عينة الدراسة
٣. قامت الباحثتان بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة
٤. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات، وترميزها، ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، فقد استخدمت الباحثتان التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، واختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار التباين الأحادي One Way ANOVA ومعادلة كرونباخ ألفا.

الفصل الرابع (عرض النتائج)

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الاستبيان

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني - محكمة نابلس الشرعية نموذجاً-، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثان استبانة مؤلفة من (١٠) فقرات بالإضافة إلى سؤال من النوع المفتوح تم توزيعها على عينة مؤلفة من (٥٠) من المواطنين في المدينة المذكورة. بالإضافة إلى مقابلة تتكون من (١٤) سؤال. هذا وقد تم تصميم الاستبيان على أساس (مقياس ليكرت خماسي الأبعاد)، وقد بينت الفقرات، وأعطيت الأوزان، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٢) :

مفتاح تصحيح الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

تفسير النتائج (مقياس التقويم):

يتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار

التالي للموافقة:

(أكثر من ٨٠ %) كبيرة جداً

(من ٧٠ و أقل من ٨٠ %) كبيرة

(من ٦٠ و أقل من ٧٠ %) متوسطة

(من ٥٠ و أقل من ٦٠ %) قليلة

أقل من ٥٠ % درجة قليلة جداً

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

نتائج السؤال الذي نصه: هل ترى/ترين علاقة بين القضاء والإعلام؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخدمت الباحثان التكرارات، والمتوسطات الحسابية والنسبة المئوية،

وفيما يلي بيان ذلك:

جدول (3)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب أسئلة الدراسة المتعلقة النتائج المتعلقة بالجهاز القضائي والمحكمة الشرعية

النسبة المئوية %	التكرار	الاستجابة	السؤال
الجهاز القضائي			
66.0	33	نعم	هل ترى/ترين علاقة بين القضاء والإعلام؟
28.0	14	لا	
6.0	3	غير ذلك	
10.0	5	استقبال	وظيفة العلاقات العامة هي:
8.0	4	مجرد إعلام	
60.0	30	وظيفة هامة ورئيسية يجب أن توجد في المؤسسات كافة	
16.0	8	موظفو العلاقات العامة يظهرون صورة المؤسسة	
6.0	3	وظيفة غير مهمة	
المحكمة الشرعية			
82.0	41	نعم	هل سبق أن تعاملت مع المحكمة الشرعية في نابلس
18.0	9	لا	
52.0	26	نعم	هل ترى أن المحكمة الشرعية في نابلس تمارس دورها التوعوي
48.0	24	لا	

			والتعريف بمهامها
14.0	7	زيادة فعالية المحكمة	استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في
58.0	29	تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي	
4.0	2	غير مهم	
2.0	1	يؤدي إلى تراجع أداء المحكمة	
22.0	11	يساهم في تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع	
١٠٠٠٠	٣٠	المجموع	

يلاحظ من الجدول السابق في ما يتعلق بالجهاز القضائي أن (٦٦.٠%) من عينة الدراسة من المبحوثين ترى أن هناك علاقة بين القضاء، والإعلام بينما لم يرَ (٢٨.٠%) تلك العلاقة، وامتنع (٦.٠%) عن الإجابة ب(غير ذلك). كذلك يرى (٦٠.٠%) من عينة الدراسة أن وظيفة العلاقات العامة وظيفة هامة ورئيسة يجب أن توجد في المؤسسات كافة.

أما في ما يتعلق بالمحكمة الشرعية، فإن (٨٢.٠%) من العينة سبق لهم التعامل معها، و(٥٢.٠%) من العينة ترى أن المحكمة الشرعية في نابلس تمارس دورها التوعوي، والتعريف بمهامها، و(٥٨.٠%) من العينة ترى أن استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي، وترى (١٤.٠%) منهم أن ذلك يعمل على زيادة فاعلية المحكمة.

نتائج السؤال الذي نصه: ما مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، والنسبة المئوية لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز

القضاء الفلسطيني

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
الجهاز القضائي					
١.	العلاقة بين الإعلام و الجهاز القضائي علاقة تكاملية	3.52	1.05	70.4	كبيرة
٢.	الجهاز القضائي يحمي الإعلام من خلال القوانين الخاصة به	3.58	1.01	71.6	قليلة
٣.	يتعاون الجهاز القضائي والإعلام، فالإعلام ينشر تفاصيل القضايا المسموح نشرها	3.86	0.75	77.2	كبيرة
٤.	ضرورة وجود خصوصية وسرية في تعامل القضاء مع وسائل الإعلام	3.90	0.95	78.0	كبيرة
٥.	هناك حاجة لوجود دور إعلامي في الجهاز القضائي	3.84	1.26	76.8	كبيرة
الدرجة الكلية					
		3.74	0.67	74.8	كبيرة
المحكمة الشرعية					
٩.	المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة	4.34	0.91	86.8	كبيرة جداً
١٠.	هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية	4.18	0.94	83.6	كبيرة جداً
الدرجة الكلية					
		4.26	0.86	85.2	كبيرة جداً

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (4) ما يلي :

إن مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني كانت جميعها كبيرة. فقد تراوحت

النسب المئوية عليها ما بين (٧٠.٤%) إلى (٧٨.٠%) وهما الفقرات (العلاقة بين الإعلام و

الجهاز القضائي علاقة تكاملية)، و(ضرورة وجود خصوصية وسرية في تعامل القضاء مع

وسائل الإعلام). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧٤.٨%).

إن مدى توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كانت النسب جميعها كبيرة جداً. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٨٣.٦%) إلى (٨٦.٨%) وهما الفقرات (هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية)، و(المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة جداً وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٨٥.٢%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الاستبيان:

أولاً: نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير الجنس.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الجنس، فقد استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة، ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) حسب متغير الجنس

الجهاز القضائي					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	25	3.72	0.81	-0.208	0.836
أنثى	25	3.76	0.51		
المحكمة الشرعية					
الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة(ت)	مستوى الدلالة*
ذكر	25	4.22	1.04	-0.324	٠.٧٤٧
أنثى	25	4.30	0.66		

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير الجنس.

فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.836)، و (0.747) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس.

ثانياً: نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير العمر وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو دور مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير العمر.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير العمر، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التقدير للجهاز القضائي والمحكمة الشرعية لمتغير العمر

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.62	3.73	22	من ٢٠-٣٠ سنة	الجهاز القضائي
0.66	3.93	9	من ٣١-٤٠ سنة	
0.86	3.61	11	من ٤١-٥٠ سنة	
0.59	3.70	8	٥١ سنة فأكثر	
0.67	3.74	50	المجموع	
0.75	4.27	22	من ٢٠-٣٠ سنة	المحكمة الشرعية
0.80	4.44	9	من ٣١-٤٠ سنة	
1.26	3.90	11	من ٤١-٥٠ سنة	
0.46	4.50	8	٥١ سنة فأكثر	
0.86	4.26	50	المجموع	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (العمر)،

و لمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (٧)

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء

اللسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير العمر

الجهاز القضائي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.513	3	0.171	0.362	0.781	
	21.747	46	.473			
	22.260	49				
المجموع						
المحكمة الشرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.125	3	0.708	0.945	0.427	
	34.495	46	.750			
	36.620	49				
المجموع						

* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير العمر.

فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (٠.٧٨١)، و (٠.٤٢٧) وهذه القيم أكبر من (٠.٠٥) وتعني هذه

النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير العمر.

ثالثاً: نتائج الفرضية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية وتنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة

الدراسة نحو دور مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية)

تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية، فقد استخدم تحليل التباين الأحادي، ونتائج الجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التقدير للجهاز القضائي والمحكمة الشرعية لمتغير الحالة الاجتماعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية	المجال
0.66	3.68	19	أعزب/ عزباء	الجهاز القضائي
0.69	3.76	30	متزوج/ة	
___.	4.20	1	مطلق/ة	
0.67	3.74	50	المجموع	
0.71	4.42	19	أعزب/ عزباء	المحكمة الشرعية
0.94	4.13	30	متزوج/ة	
____.	5.00	1	مطلق/ة	
0.86	4.26	50	المجموع	

يتضح من الجدول السابق وجود فروق في المتوسطات الحسابية في مستويات متغير (الحالة الاجتماعية)، و ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يبين الجدول (٩)

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في دور مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الجهاز القضائي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	00.283	2	0.141	0.302	0.741
	داخل المجموعات	21.977	47	0.468		
	المجموع	22.260	49			
المحكمة الشرعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1.522	2	0.761	1.019	0.369
	داخل المجموعات	35.098	47	0.747		
	المجموع	36.620	49			

* (دال إحصائي عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. فقد بلغت قيم مستوى الدلالة (0.741)، و(0.369) وهذه القيم أكبر من (0.05) وتعني هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة المفتوح:

والذي ينص على: ماذا تقترح/ين للارتقاء بمهام العلاقات العامة في القضاء الفلسطيني؟ كانت الإجابة كما في الجدول التالي

جدول (10)

توزيع استجابات عينة الدراسة حسب اقتراحات عينة الدراسة للارتقاء بمهام العلاقات العامة في القضاء الفلسطيني

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
١	لا شيء	٢٣	٤٦.٠	٢
٢	تفعيل دورها في نشر الوعي القضائي	٢٧	٥٤.٠	١
٥				
المجموع		٥٠	١٠٠.٠	

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى الاقتراحات ونسبة (٥٤.٠%)، كانت لتفعيل دورها في نشر الوعي القضائي. في حين لم يجب (٤٦.٠%) من عينة الدراسة.

النتائج المتعلقة بالدراسة النوعية (المقابلة):

أجرى فريق البحث مقابلة مع وكيل نيابة الأحوال الشخصية في شمال الضفة الغربية، ومسؤول قسم الإرشاد الأسري في المحكمة الشرعية في نابلس:

١. عند السؤال عن زمن اعتماد دائرة العلاقات العامة في الجهاز القضائي أجاب الأول في عام ١٩٩٤، والثاني أجاب بأنه لا يعلم.

٢. عند السؤال عن المعرفة بالعلاقات العامة أجاب الأول بأنها دائرة ترصد الحدث وتتعلق بدورات ومنشورات وإعلام، أما الثاني بأنه تخصص مهم موجودة في معظم المؤسسات.

٣. عند السؤال عن علاقة الجهاز القضائي بالإعلام، أجاب الأول بوجود تعاون وتعامل اما الثاني فأجاب بأن النشاط الإعلامي أصبح أكبر، وزاد الاهتمام به، وتحسن، وأنشئت دائرة خاصة بالإعلام.

٤. عند السؤال عن طبيعة الجهود التي تبذلها العلاقات العامة في الجهاز القضائي أجاب الأول بأنها تغطية إعلامية وتصوير ومقابلات، أما إجابة الثاني فكانت بأنه لا يملك معلومات بهذا الخصوص.

٥. عند السؤال عن الحالات التي يمنع فيها التعامل مع وسائل الإعلام أجاب الأول في الحالات الحساسة والتي هي قيد البحث ، أما الثاني فأجاب بأنه يتم التعامل مع وسائل الإعلام بإذن رسمي.

٦. عند السؤال عن السماح بالتصوير أجاب الأول بضرورة أخذ إذن رسمي، أما الثاني فأجاب بنفس الإجابة.

٨. عند السؤال عن وجوب أخذ إذن بالتصوير كانت إجابة الإثنان نعم.

٩. عند السؤال عن كيفية التعامل مع شخص صور معاملات عادية عند كاتب العدل أجب الأول بأن ذلك ممنوع بدون إذن رسمي بينما لم تصدر إجابة عن الثاني.

١٠. عند السؤال عن علاقة المحاكم الشرعية بالإعلام أجب الأول بوجوب أخذ إذن بالتصريحات، أما الثاني بأن العلاقة بين الطرفين ليست كبيرة.

١١. عند السؤال عن سبب عدم اعتماد دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية في نابلس أجب الأول والثاني بأنهم لا يعلمون السبب .

١٢. عند السؤال عن الشعور بحاجة لوجود دائرة علاقات عامة في المحكمة كانت إجابة الأول والثاني متوافقة في حال التوعية وتسهيل الضوء على اختصاصات المحكمة .

١٣. عند السؤال عن أهمية وجود علاقات عامة في الجهاز القضائي كانت الإجابتان متوافقتان بأنها أهمية كبيرة.

١٤. عند السؤال عن آليات النهوض بعمل العلاقات العامة في الجهاز القضائي كانت الإجابة الأولى بالدعم المادي والبشري والدورات التدريبية بينما كانت الإجابة الثانية بلا أدري.

ملخص النتائج والتوصيات:

١. في ما يتعلق بالجهاز القضائي أن (٦٦.٠%) من عينة الدراسة من المبحوثين ترى أن هناك علاقة بين القضاء، والإعلام بينما لم يرَ (٢٨.٠%) تلك العلاقة، وامتنع (٦.٠%) عن الإجابة ب (غير ذلك). كذلك يرى (٦٠.٠%) من عينة الدراسة أن وظيفة العلاقات العامة وظيفة هامة ورئيسية يجب أن توجد في المؤسسات كافة.

٢. أما في ما يتعلق بالمحكمة الشرعية، فإن (٨٢.٠%) من عينة سبق لهم التعامل معها، و (٥٢.٠%) من العينة ترى أن المحكمة الشرعية في نابلس تمارس دورها التوعوي، والتعريفي بمهامها، و ٥٨.٠% من العينة ترى أن استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي، وترى ١٤.٠% منهم أن ذلك يعمل على زيادة فاعلية المحكمة.

٣. إن مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني كانت النسب جميعها كبيرة. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٧٠,٤) إلى (٧٨,٠) وهما الفقرات (العلاقة بين الإعلام، والجهاز القضائي علاقة تكاملية) و(ضرورة وجود خصوصية، وسرية في تعامل القضاء مع وسائل الإعلام). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧٤,٤%).

٤. إن مدى توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كانت النسب جميعها كبيرة جداً. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٨٣.٦) إلى (٨٦.٨) وهما الفقرات (هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية)، و(المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة جداً وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٨٥.٢)

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحكمة الشرعية) تعزى لمتغيرات الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر.

٦. أعلى الاقتراحات ونسبة (٥٤.٠%)، كانت لتفعيل دورها في نشر الوعي القضائي، في حين لم يجب ٤٦.٠% من عينة الدراسة.

الفصل الخامس (مناقشة النتائج)

ربط النتائج بتساؤلات البحث:

- السؤال الرئيس: مدى توظيف العلاقات العامة في الجهاز القضائي، المحاكم الشرعية

خاصة؟

أظهرت نتائج الاستبيان أن إجابات الجمهور كانت كالتالي، في ما يتعلق بالجهاز القضائي ان ٦٦.٠% من عينة الدراسة من المبحوثين ترى أن هناك علاقة بين القضاء والإعلام بينما لم يرى ٢٨.٠% تلك العلاقة وامتنع ٦.٠ عن الإجابة ب (غير ذلك).

إن مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني كانت النسب جميعها كبيرة. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٧٠.٤) إلى (٧٨.٠) وهما الفقرات (العلاقة بين الإعلام و الجهاز القضائي علاقة تكاملية) و (ضرورة وجود خصوصية وسرية في تعامل القضاء مع وسائل الإعلام). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧٤.٨) الأسئلة الفرعية:

- ما دور دائرة العلاقات العامة في الجهاز القضائي ؟

من خلال المقابلة ظهرت النتيجة التالية، فعند السؤال عن طبيعة الجهود التي تبذلها العلاقات العامة في الجهاز القضائي أجاب الأول بأنها تغطية إعلامية وتصوير ومقابلات، أما إجابة الثاني فكانت بأنه لا يملك معلومات بهذا الخصوص.

- ما مفهوم الإعلام بالنسبة للجهاز القضائي الفلسطيني بعامة، والعلاقات العامة بخاصة؟

من خلال المقابلة تمت الإجابة على هذا السؤال، عند السؤال عن علاقة الجهاز القضائي بالإعلام، أجاب الأول بوجود تعاون، وتعامل في قضايا معينة في المحاكم الشرعية، ونشر القوانين، أما الثاني فأجاب بأن النشاط الإعلامي أصبح أكبر، وزاد الاهتمام به، وتحسن، وأنشئت دائرة خاصة بالإعلام.

- ما أهمية وجود دائرة علاقات عامة في جهاز القضاء الفلسطيني (المحاكم الشرعية

بشكل خاص) ؟

من خلال نتائج الاستبيان ظهر مايلي، في ما يتعلق بالمحكمة الشرعية، فإن ٨٢.٠% من العينة سبق لهم التعامل معها، و ٥٢.٠% من العينة ترى أن المحكمة الشرعية في نابلس تمارس دورها التوعوي والتعريف بمهامها ، و ٥٨.٠% من العينة ترى أن استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي، وترى ١٤.٠% منهم أن ذلك يعمل على زيادة فاعلية المحكمة.

- ما سبب عدم وجود دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية؟

لم يتم التوصل لنتيجة هذا السؤال، من خلال المقابلة مع موظفي المحكمة الشرعية في نابلس، حيث لا علم لديهم.

- المهام المتوقعة للعلاقات العامة في المحكمة الشرعية؟

أظهرت نتائج الاستبيان ما يلي، يرى ٦٠.٠% من عينة الدراسة أن وظيفة العلاقات العامة وظيفة هامة، ورئيسة يجب أن توجد في المؤسسات كافة، و ٥٨.٠% من العينة ترى أن استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي، وترى (١٤.٠%) منهم أن ذلك يعمل على زيادة فاعلية المحكمة.

إن مدى توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كانت النسب جميعها كبيرة جداً. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٨٣.٦) إلى (٨٦.٨) وهما الفقرات (هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية)، و(المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة جداً وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٨٥.٢%).

ومن خلال المقابلة كانت الإجابات كالتالي، من الممكن أن يكون دور العلاقات العامة تغطية إعلامية، تصوير دورة، إعلان عن مؤتمر، تصوير مقابلات، تصوير امتحانات المحامين. وأن دور العلاقات العامة مهم، خاصة في مجال التوعوي للديوان، والتعريف بعمل المحاكم، وآلية عمل المحاكم الشرعية بخاصة، وآلية سير المعاملات، وأهم القرارات، والمبادئ الصادرة.

• كيف يمكن النهوض بدور العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

من خلال نتائج تحليل الاستبيان ظهر ما يلي، أعلى الاقتراحات وبنسبة (٥٤.٠%)، كانت لتفعيل دورها في نشر الوعي القضائي. في حين لم يجب ٤٦.٠% من عينة الدراسة. أما من خلال المقابلة فكانت الإجابة، أنه بحاجة إلى دعم مادي، وبشري، ودورات تأهيلية، وتطويرية للعاملين، وتزويدهم بالتكنولوجيا للعمل على نطاق واسع، وأوصي باستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية.

ربط النتائج بالفرضيات:

بينت نتائج البحث أن العلاقة بين الإعلام، والقضاء علاقة كبيرة، وظهر ذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان، الذي وضع لاختبار الفرضية البديلة التي وضعها فريق البحث والتي تم إثباتها، وهي:

- يوجد علاقة بين الجهاز القضائي والإعلام.

حيث أظهر التحليل التالي:

إن مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني كانت جميعها كبيرة. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٧٠.٤) إلى (٧٨.٠) وهما الفقرات (العلاقة بين الإعلام، والجهاز القضائي علاقة تكاملية)، و(ضرورة وجود خصوصية وسرية في تعامل القضاء مع وسائل الإعلام). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٧٤.٨)

إن مدى توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كانت جميعها كبيرة جداً. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٨٣.٦) إلى (٨٦.٨) وهما الفقرات (هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية) و (المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة جداً وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٨٥.٢)

أما بالنسبة للفرضيات الفرعية فتبين من نتائج الاستبيان والمقابلة، أن العلاقات العامة تسهم في فعالية الجهاز القضائي الفلسطيني، حيث كان (٥٨.٠%) من العينة ترى أن استحداث دائرة للعلاقات العامة في المحكمة يسهم في تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي، وترى (١٤.٠%) منهم أن ذلك يعمل على زيادة فاعلية المحكمة، حيث تعتبر المحكمة جزء من الجهاز القضائي، وما يحقق فعالية في أداء الجزء يحققها في الكل.

وجود علاقات عامة في مؤسسات الجهاز القضائي الفلسطيني يسهم بتعزيز دور المحكمة الشرعية كنموذج، ومما أظهرته نتائج الاستبيان تبين أن مدى توظيف العلاقات العامة في المحكمة الشرعية كانت النسب جميعها كبيرة جداً. فقد تراوحت النسب المئوية عليها ما بين (٨٣.٦) إلى (٨٦.٨) وهما الفقرات (هناك ضرورة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية) و(المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا

مجتمعية لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة). وجاءت الدرجة الكلية كبيرة جداً وذلك بدلالة النسبة المئوية التي بلغت (٨٥.٢%).

ومن هذه النتائج يتبين لفريق البحث ثبوت الفرضيات، وإمكانية استخدامها.

النتائج:

- هنالك علاقة بين الإعلام والقضاء.
- يقتصر دور العلاقات العامة في الجهاز القضائي على كونه إعلامياً.
- من الممكن أن تساهم العلاقات العامة في الجهاز القضائي، في نشر الوعي القضائي.
- تمارس المحكمة الشرعية دوراً تعريفياً، وتوعياً بمهامها.
- هنالك حاجة لاستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية، فهو يعزز من تعامل المحكمة الشرعية مع الجمهور الخارجي.

التوصيات:

- تكثيف العلاقة بين القضاء ووسائل الإعلام.
- تفعيل دور العلاقات العامة في الجهاز القضائي.
- تغذية الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز القضائي، والاهتمام بتفعيل الحسابات الخاصة بالجهاز على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تفعيل دور الاتصال بين المحكمة والجمهور الخارجي.

- زيادة الاهتمام بتوفير الأدوات اللازمة لممارسي العلاقات العامة، وتوفير كادر مختص.

- استحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية.

المراجع:

- (٦ شباط، ٢٠١٧) برنامج تعزيز العدالة الفلسطينية ينظم دورة تدريبية لموظفي الاعلام في مؤسسات القضاء. <https://bit.ly/2zEh2gd>
- الحريري، محمد (٢٠١٦). إدارة العلاقات العامة، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
- (٢٤ آذار، ٢٠١٥) المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية ينظم جلسة نقاش بعنوان "تعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون". <https://bit.ly/2Nr9l0F>
- الداودي، غالب (٢٠١٤). المدخل إلى علم القانون، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السلايمة، ح. (٢٦ تشرين الثاني، ٢٠١٤). البيرة: دعوات إلى ردم الفجوة بين الإعلام وقرارات المحاكم معطلة التنفيذ. <https://bit.ly/2QwMySX>
- بيرقدار، ع. (٢٦ نيسان، ٢٠١٣). العلاقة بين القضاء والإعلام. <https://bit.ly/2QzNExd>
- الأحمد، وسيم (٢٠١٢). استقلال القضاء، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- مخموري، فاخر (٢٠١٢). استقلال القضاء بين الشريعة والقانون دراسة مقارنة، مصر؛ الإمارات: دار الكتب القانونية: دار شتات للنشر والبرمجيات.
- جامعة بير زيت، معهد الحقوق (٢٠١٢). القضاء الشرعي والكنسي في فلسطين، فلسطين: جامعة بير زيت.
- الدليمي، عبد الرزاق (٢٠١١). المدخل إلى العلاقات العامة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العزاوي، رحيب (٢٠٠٨). مقدمة في مناهج البحث العلمي، عمان: دار دجلة.

- ربابعة، محمد (٢٠٠٦). دراسة في تاريخ القضاء الشرعي في الإسلام وتطوراته منذ عهد النبوة إلى عصرنا الحالي، إربد: دار الكتاب الثقافي.
- الإعلام الفلسطيني والقضاء الشرعي تعاون وتكامل . <https://bit.ly/2zXUHum>
- تعريفات -القضاء الشرعي. (<https://bit.ly/2OSHxhm>)
- دياب، سهيل (آذار، ٢٠٠٣). مناهج البحث العلمي، غزة.
- جودة، محفوظ (١٩٩٦). العلاقات العامة (مفاهيم وممارسات)، القاهرة: دار الهلال.
- زيدان، عبد الكريم (١٩٨٤). نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، بغداد: مطبعة العاني.
- الكيلاني، فاروق (١٩٧٧). استقلال القضاء، القاهرة: دار النهضة العربية.

الملاحق

ملحق (١)

أسئلة المقابلة الأولى:

- ما مدى وجود دوائر للعلاقات العامة في المؤسسات القضائية الفلسطينية؟
- ما مفهوم العلاقات العامة في القضاء؟
- ما العلاقة بين الجهاز القضائي الفلسطيني والإعلام (السلطة الرابعة) ؟
- ما دور العلاقات العامة في المحاكم الشرعية الفلسطينية؟
- ما جدوى وفائدة وجود دائرة علاقات عامة في المحاكم الشرعية؟
- من وجهة نظرك هل يسهم وجود دائرة علاقات عامة بتعزيز العلاقة مع الجمهور الخارجي، و كيف؟
- ما هي العقبات التي تواجهها وظيفة العلاقات العامة في المحاكم الشرعية الفلسطينية؟
- إلى أي مدى يمارس الإعلام دوره في الجهاز القضائي الفلسطيني؟
- ما سبب عدم وجود وعي كافٍ بأهمية دور الإعلام بشكل عام في القضاء، العلاقات العامة بشكل خاص؟

ملحق (٢):

أسئلة المقابلة: للجمهور الداخلي للمحكمة الشرعية في نابلس (الموظفين)

- متى تم اعتماد العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟
- ماذا تعرف/ تعرفين عن العلاقات العامة؟
- كيف تبدو علاقة الجهاز القضائي بوسائل الإعلام؟
- ما طبيعة الجهود التي تبذلها العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟
- ما الحالات التي يمنع بها التعامل مع وسائل الإعلام؟
- هل يسمح التصوير داخل المحكمة، ومتى؟
- هل يجب أخذ إذن للتصوير؟
- كيف يتم التعامل مع شخص صور معاملات عادية عند كاتب العدل مثلاً؟
- علاقة المحاكم الشرعية بالإعلام؟
- لماذا لم يتم اعتماد دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية في نابلس للآن؟
- متى تشعرون في عملكم بالحاجة الماسة لوجود إدارة علاقات عامة في المحكمة الشرعية؟
- برأيكم ما أهمية وجود دائرة علاقات عامة، أو من هو في حكمها (ممارس للعلاقات العامة) في الجهاز القضائي؟
- ما آليات النهوض بعمل العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

ملحق (٣)

تفريغ المقابلة التي أجريت في المحكمة الشرعية:

أجريت المقابلة مع وكيل نيابة الأحوال الشخصية في المحكمة الشرعية في نابلس، وفي شمال الضفة الغربية:

- متى تم اعتماد العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟
- تم اعتماد دائرة العلاقات العامة في مجلس القضاء الأعلى عام ١٩٩٤، عند تشكيل ديوان قاضي القضاة.
- ماذا تعرف/ تعرفين عن العلاقات العامة؟
- دائرة ترصد الحدث، ونشاطات قاضي القضاة، دورات، منشورات، إعلام.
- كيف تبدو علاقة الجهاز القضائي بوسائل الإعلام؟
- تعامل، وتعاون مع وسائل الإعلام، برامج وثائقية إذاعة، قضايا معينة في المحاكم الشرعية، و نشر القوانين.
- في حال نشر وسائل الإعلام قضية قيد البحث، يرد مجلس القضاء الأعلى ببيان توضيحي.
- ما طبيعة الجهود التي تبذلها العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟
- تغطية إعلامية، تصوير دورة، إعلان عن مؤتمر، تصوير مقابلات، تصوير امتحانات المحامين.
- ما الحالات التي يمنع بها التعامل مع وسائل الإعلام؟
- في حالة القضايا الحساسة التي تؤثر على الرأي العام، ممنوع قانوناً النشر حول القضايا التي قيد البحث (سارية في مجرياتها)، ويجب الالتزام بالحيادية.
- هل يسمح التصوير داخل المحكمة، ومتى؟

يجب أخذ إذن رسمي للتصوير.

- هل يجب أخذ إذن للتصوير؟

نعم

- كيف يتم التعامل مع شخص صور معاملات عادية عند كاتب العدل مثلاً؟

يمنع تصوير ملف، أو وثيقة، سواء نسخ ورقية، أو بالهاتف بدون إذن رسمي، وتكون إجراءات التصوير تحت الرقابة .

- علاقة المحاكم الشرعية بالإعلام؟

يأخذ الإعلاميين الإذن في حال التصريحات.

- لماذا لم يتم اعتماد دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية في نابلس للآن؟

لا علم لدي

- متى تشعرون في عملكم بالحاجة الماسة لوجود إدارة علاقات عامة في المحكمة الشرعية؟

في حالة دور التوعية، وتبسيط الضوء على اختصاصات المحكمة.

- برأيكم ما أهمية وجود دائرة علاقات عامة، أو من هو في حكمها (ممارس للعلاقات العامة) في الجهاز القضائي؟

دور العلاقات العامة مهم، خاصة في مجال التوعوي للديوان، والتعريف بعمل المحاكم، وآلية عمل المحاكم الشرعية بخاصة، وآلية سير المعاملات، وأهم القرارات، والمبادئ الصادرة.

- ما آليات النهوض بعمل العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

بحاجة إلى دعم مادي، وبشري، ودورات تأهيلية، وتطويرية للعاملين، وتزويدهم بالتكنولوجيا للعمل على نطاق واسع، وأوصي باستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية.

ومقابلة مع مسؤولة قسم الإرشاد الأسري:

- متى تم اعتماد العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

لا أعلم.

- ماذا تعرف/ تعرفين عن العلاقات العامة؟

تخصص مهم جداً، يفتح المجال للتشبيك مع التخصصات الأخرى، والمؤسسات، خاصة أن معظم المؤسسات الحكومية حالياً تمتلك دائرة.

- كيف تبدو علاقة الجهاز القضائي بوسائل الإعلام؟

النشاط الإعلامي أصبح أكبر، وزاد الاهتمام به، وتحسن، وأنشئت دائرة خاصة بالإعلام.

- ما طبيعة الجهود التي تبذلها العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

معلومات غير واضحة بهذا الخصوص

- ما الحالات التي يمنع بها التعامل مع وسائل الإعلام؟

يجب التعامل بإذن رسمي، يمنع التعامل بدون موافقة وتكليف رسمي.

- هل يسمح التصوير داخل المحكمة، ومتى؟

يسمح التصوير لكن بإذن رسمي.

- هل يجب أخذ إذن للتصوير؟

نعم

- كيف يتم التعامل مع شخص صور معاملات عادية عند كاتب العدل مثلاً؟

لا إجابة

- علاقة المحاكم الشرعية بالإعلام؟

كمحاكم شرعية علاقة ليس كبيرة مع وسائل الإعلام، العلاقة مع الديوان القضائي أكبر.

- لماذا لم يتم اعتماد دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية في نابلس للآن؟

لا علم لدي

- متى تشعرون في عملكم بالحاجة الماسة لوجود إدارة علاقات عامة في المحكمة

الشرعية؟

بحاجة لوجود دائرة علاقات عامة، ولو كانت زاوية للتوعية. (نشرات للتعريف بالمحكمة، أعمالها، ومهامها)

- برأيكم ما أهمية وجود دائرة علاقات عامة، أو من هو في حكمها (ممارس للعلاقات

العامة) في الجهاز القضائي؟

أهمية كبرى

- ما آليات النهوض بعمل العلاقات العامة في الجهاز القضائي؟

لا إجابة

ملحق (٤) نموذج تحكيم الاستبيان

ملحق (٥)

An Najah National
University

جامعة النجاح الوطنية

Faculty Of Economics And
Social Studies

كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

Public Relations Department

قسم العلاقات العامة

استبيان لمشروع التخرج:

مدى توظيف العلاقات العامة في جهاز القضاء الفلسطيني.

(محكمة نابلس الشرعية نموذجاً)

عزيزي/عزيزتي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحن فريق البحث، الطالبتان - هبه السائح، ثريا كلبونة - من قسم العلاقات العامة و الاتصال في كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة النجاح الوطنية نضع بين أياديكم استبيان، حول مدى توظيف العلاقات العامة في القضاء الفلسطيني، في محاولة للنهوض بدور العلاقات العامة في الجهاز القضائي، وذلك استكمالاً لمتطلبات مشروع التخرج لنيل درجة البكالوريوس في تخصص العلاقات العامة والاتصال، خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٨-٢٠١٩، بإشراف الدكتورة سمر الشنار .

نأمل من حضرتكم الإجابة عن الأسئلة بصدق، وموضوعية، علماً بأن المعلومات ستبقى سرية ولن تستخدم نتائج الدراسة، إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين حسن تعاونكم معنا

فريق البحث

أولاً: المعلومات الشخصية:

س ١ الجنس : ١. ذكر ☐ ٢. أنثى ☐

س ٢ الفئة العمرية : ١. ٢٠-٣٠ ☐ ٢. ٣١-٤٠ ☐ ٣. ٤١-٥٠ ☐ ٤. ٥١ فما فوق ☐

س ٣ الحالة الاجتماعية: ١. أعزب/عزباء ☐ ٢. متزوج/ة ☐ ٣. مطلق/ة ☐ ٤. أرمل/ة ☐

ثانياً: أسئلة متعلقة بالجهاز القضائي:

١- هل ترى/ين أن هناك علاقة بين القضاء والاعلام ؟ : ١. نعم ☐ ٢. لا ☐ ٣. غير ذلك _____

٢- العلاقة بين الإعلام والقضاء علاقة تكاملية :

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض ٥. ☐ أعارض بشدة

أ- الجهاز القضائي يحمي الإعلام من خلال القوانين الخاصة به:

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض ٥. ☐ أعارض بشدة

ب- يتعاون الجهاز القضائي والإعلام، فالإعلام ينشر تفاصيل القضايا المسموح نشرها.

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض ٥. ☐ أعارض بشدة

٣- هل تعتقد/ين ضرورة وجود خصوصية وسرية في تعامل القضاء مع وسائل الإعلام:

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض ٥. ☐ أعارض بشدة

٤- هل ترى/ين أن هنالك حاجة لوجود دور إعلامي في الجهاز القضائي :

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض
٥. ☐ أعارض بشدة

٥- وظيفة العلاقات العامة ؟ :

١. ☐ استقبال ٢. ☐ مجرد إعلام ٣. ☐ وظيفة هامة ورئيسة يجب أن توجد في
المؤسسات كافة ٤. ☐ موظفو العلاقات العامة يظهرون صورة المؤسسة
٥. ☐ وظيفة غير مهمة

ثالثاً: أسئلة متعلقة بالمحكمة الشرعية:

١- هل سبق لك أن تعاملت مع المحكمة الشرعية في نابلس : ١. ☐ نعم ٢. ☐ لا

٢- هل ترى/ين أن المحكمة الشرعية في نابلس تمارس الدور التوعوي، والتعريف بمهامها:

١. ☐ نعم ٢. ☐ لا

٣- المحاكم الشرعية بحاجة ماسة للتواصل الدائم مع المجتمع كونها تتعامل مع قضايا مجتمعية
لذا هي بحاجة لوجود علاقات عامة ؟

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض
٥. ☐ أعارض بشدة

٤- هل توصي باستحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة الشرعية ؟

١. ☐ أوافق بشدة ٢. ☐ أوافق ٣. ☐ محايد ٤. ☐ أعارض
٥. ☐ أعارض بشدة

٥- استحداث دائرة علاقات عامة في المحكمة يسهم في:

أ- زيادة فعالية المحكمة

ب- تحسين التواصل مع الجمهور الخارجي

ج - غير مهم

د - يؤدي إلى تراجع أداء المحكمة

هـ- يساهم في تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع

٦- ماذا تقترح/ ين للارتقاء بمهمات العلاقات العامة في القضاء الفلسطيني؟

ملحق (٦)

نموذج تسهيل المهمة